الصباح AL-SABAH

النائب جراح الفوزان كرم المحاضرين وأشاد بالمشاركين

اختتام البرنامج التعريفي في مجلس الأمة للطلبة حديثي التخرج

جراح الفوزان متحدثا في ختام البرنامج التعريفي

الفوزان يكرم المحاضرين

والمحاضرات

اختتمت أمس في مجلس الأمة أنشطة البرنامج التعريفي لطلبة الجامعة وحديثي التخرج حول تخصصات العمل في قطاعات الأمانة العامة ودورها في العملية الإدارية، والتي نظمها مكتب النائب جراح الفوزان بالتعاون مع إدارتي التدريب والعلاقات العامة بالأمانة العامة لمجلس الأمة.

وكرم النائب جراح الفوزان المحاضرين في البرنامج، معربا عن سعادته بمشاركة عدد كبير من طلبة الجامعة وحديثي التخرج في أنشطته الهادفة إلى التعريف بالآلية التي يسير عليها العمل في مجلس الأمة.

وقال الفوزان «حرصنا على ان تشرح القطاعات المختلفة في الأمانة العامة ولجان المجلس آلية عملها حتى يتكون لدى المشاركون صورة كاملة عن طبيعة العمل داخل الأمانة وكيفية التعامل مع القوانين منذ تقديمها حتى خروجها كتشريعات قابلة للتطبيق».

وفي فعاليات اليوم الثاني، تحدثت ممثلة قطاع الشؤون المالية لولوة بن رزق موضحة ان القطاع يتكون من عده ادارات مهمتها الرقابة المالية والتأكد من سلامه تنفيذها وتطبيق سياسات ودليل وزاره المالية، فضلا عن التنسيق والمتابعة لطلبات الشراء والتعاقد المختلفة وفقا لقانون المناقصات.

وأضافت بن رزق ان القطاع معني بإعداد مشروع الميزانية ومتابعة تنفيذها على مدار السنه ويقوم بإجراءات الصرف واعداد الحساب الختامي للسنة المالية، فضلا عن مسؤولية جرد موجودات الامانه وما يتعلق بالرواتب والأجور، موضحة ان كل ذلك يخضع لرقابة ديوان المحاسبة.

بدوره، قال ممثل إدارة المناقصات والمشتريات والمخازن عبدالله الشطي ان الادارة تعمل من خلال قسم المناقصات على تلقي طلبات المشاريع من قطاعات المجلس ومتابعة صرف الدفعات المالية للمشاريع، فيما تكون مهمة المخازن التخلص من المواد غير المستخدمة في مخزن التوالف والحفاظ على كافة المستندات المتعلقة بالمواد المتلفة.

من ناحيته، أوضح رئيس قسم التدقيق المالي حمود عبدالوهاب ان إدارة التدقيق الداخلي تتبع رئيس مجلس الامة مباشرة، وتعتبر نشاط مستقل وموضوعي يهدف الى تحسين الجودة المالية باتباع معايير عالميه في اعداد التقارير المطلوبة، وتوفير معلومات مالية سليمة لمساعده المؤسسة في اتخاذ القرار.

وأضاف ان الادراة تعمل من خلال أقسامها على تقديم التوصيات والخدمات الاستشارية للمؤسسة ضد المخاطر المختلفة، مشددا على ان العامل الرئيسي في عملها الحفاظ علي سريه المعلومات ويعد من اهم الاشتراطات التي يشترط ان تكون في موظفي اداره التدقيق.

واستعرضت ممثلة قطاع الاعلام من قسم الوعي البرلماني لمياء السمحان تاريخ القطاع والذي بدأ بإدارة للاعلام واطلاق جريدة الدستور في عام 1997، ثم توالت التطورات على الإدارة حتى أصبحت قطاع متكامل يضم اقساما عديدة، واستحداث إدارة جديدة لتلفزيون المجلس في عام 2014.

واشارت السمحان الى ان ادارة الاعلام تعمل على توفير خدمة إعلامية للنواب ووسائل الاعلام المختلفة، لافتة الى ان قسم الصحافة البرلمانية يقوم بمهام متابعة وتغطية متكاملة لأنشطة المجلس بدء من الجلسات واللجان وتصريحات النواب وجميع أنشطة المجلس.

وبينت ان قسم الاعلام الرقمي يعمل على ادارة الحسابات الرسمية لمجلس الأمة على شبكات التواصل الاجتماعي فيما يختص قسم المركز الاعلامي بالتجهيزات التقنية والفنية للمركز الإعلامي، فيما يعنى قسم الوعي البرلماني في بالمعارض التوعوية داخل وخارج مجلس الامه، ويعمل قسم التصوير في توفير الصور التي تحتاجها جميع الأقسام الأخرى.

جانب من الحضور

تتمات

مجلس الوزراء

العهد الشيخ مشعل الأحمد.

من جهة أخرى شدد مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، على ضرورة تعزيز العمل المشترك المثمر واستمرار التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، مؤكداً حرصه على مد يد التعاون الصادق البناء بين الحكومة ومجلس الأمة.

وأعرب عن أمله بأن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من التعاون البناء بين السلطتين، لكل ما فيه خير ومصلحة ورفعه شأن الكويت .

جاء ذلك عقب مناقشة مجلس الوزراء شئون مجلس الأمة، حيث استعرض مجريات الجلسات التي عقدت أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس الماضية، والتي تم من خلالها إقرار بعض الاقتراحات بقوانين ومشروع قانون، وفي هذا الشأن

واطلع مجلس الوزراء على كتاب رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون، المرفق به ملاحظات السادة أعضاء مجلس الأمة بشأن برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر « 2023 – 2027 » ، وقرر تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك بدراستها، بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن .

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه، بإعلانه في مناسبة الذكرى الـ «33» للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، والتي تصادف غدا الأربعاء، أن دولة الكويت قيادة وشعباً تستذكر بكل ألم ومرارة جريمة الغدر التي ارتكبها جيش النظام العراقي فجر الثاني من أغسطس عام 1990، ويستذكر مجلس الوزراء بكل تقدير وإجلال الدور البارز الذي قام به سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، وسمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبد الله السالم، وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراهم، في العمل على تحرير دولة الكويت من براثن الاحتلال .

واستحضر مجلس الوزراء صمود الشعب الكويتي وتضحياته البطولية، في مواجهة العدوان الغادر والذي يعد نموذجاً للوحدة الوطنية .

كما استذكر المجلس التضحيات الجسام التي قام بها شهداء الكويت الأبرار الذين قدموا دماءهم الزكية فداءً للكويت ، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته .

وجدد بالغ امتنانه وتقديره لكل من ساهم من الدول الشقيقة والصديقة في تحرير وطننا العزيز وعودة الحق إلى أصحابه، داعياً المولى عز وجل أن يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار، في ظل قائد مسيرتنا صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

مطالبة نيابية

وذكر أن من ضمن الأولويات أيضا زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين وباقي الشرائح بنسب معينة، وتعديل رواتب الموظفين والتي مضى عليها أكثر من 10 سنوات من دون زيادات تذكر، وأيضا متلقي المساعدات الاجتماعية، ومكافأة الطلبة في الداخل وعلاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية.

أضاف أنه يجب أيضا زيادة بدل غلاء المعيشة وبدل الإيجار ومخصصات العلاج بالخارج خصوصا في ظل التضخم العالمي، مطالباً بضرورة ربط الزيادة السنوية مع معدلات التضخم العالمية والكويت تحديدا.

وأوضح شمس أن البعض يتهمون النواب بأنهم يطالبون بمطالب شعبية تسبب هدرا للمال العام، مضيفاً» لكن عليهم أن يسألوا أنفسهم هل هذه الزيادات مستحقة أم لا ؟ وهل يوجد تضخم أم لا ؟ وهل لدى الكثير من المواطنين عجز في أن يعيشوا حياة كريمة أم لا «.

وأكد أن النطق السامي تضمن التوجه إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مؤكداً أنها قضية ينبغي أن تكون من ضمن الأولويات كونها قضية مستحقة ومهمة وأساسية.

ودعا الحكومة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات وخفض المصروفات وإيقاف الهدر في الميزانية، وذلك كي تستطيع توفير الأموال وعدم الضغط على الميزانية العامة.

وقال شمس إنه بعد الانتخابات بيومين، تم إطلاق مبادرة بتأجيل الإجازة الصيفية أو تقليل مدتها حتى يتمكن النواب من تحقيق إنجاز للمواطنين خصوصا فيما تم الاتفاق حوله.

أضاف أن «النواب قاموا بالتنسيق بينهم ومع الحكومة وتم الاتفاق على 4 قوانين وتم الانتهاء من ثلاثة منها والباقي قانون واحد سوف يتم الانتهاء منه خلال اليومين القادمين، وبذلك نكون أوفينا بما وعدنا به أبناء الشعب

« مفوضية الانتخابات »

أعضاء مجلس الأمة «إنشاء مفوضية عامة للانتخابات» والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى في جلسته الخاصة الخميس الماضي والتعديلات المقدمة عليه.

ويحتوي جدول أعمال الجلسة الخاصة على عرض الحالة المالية للدولة طبقا لنص المادة «150» من الدستور، بالإضافة إلى أربعة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وتضمن الجدول تقرير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، عن مشروع قانون الميزانية العامة للدولة، للسنة المالية «2023/2024» وبيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية «2023/2024».

وأدرج على جدول الأعمال تقرير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية «2023/2024».

كما أدرج تقرير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات المستقلة للسنة المالية «2023/2024» بالإضافة إلى تقرير للجنة عن مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة عن السنة المالية «2021/2022».

يذكر أن المادة «150» من الدستور تنص على أن «تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بيانا عن الحالة المالية للدولة، مرة على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية».

من جهتها دعت الحركة التقدمية الشعب الكويتي إلى حضور جلسة مجلس الأمة اليوم، ليكون صوتهم مسموعاً للحكومة والنواب، ولرفض التمييز ضد المرأة ودعم استقلالية مفوضية الانتخابات.

وقالت الحركة التقدمية في بيان صحافي إن جلسة مجلس الأمة، التي ستعقد اليوم الثلاثاء 1 أغسطس 2023، تمثل منعطفاً مهماً في مسيرة الإصلاح الانتخابي، حيث سيتم التصويت في هذه الجلسة على المداولة الثانية لمشروع قانون الانتخاب المقدّم من الحكومة.

أضافت الحركة : «نحن في الوقت الذي كنا ولا نزال نطالب فيه بإصلاح النظام الانتخابي على أسس ديموقراطية، ومع ترحيبنا ببعض جزئيات الإصلاح الواردة فيه في شأن تعديل قانون حرمان المسيء، فإننا نرفض ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة 16 من مشروع القانون، من تمييز تجاه المرأة بإلزامها بضوابط تمس الحرية الشخصية سبق أن فنّدتها المحكمة الدستورية، ونطالب بإلغاء هذه الفقرة المعيبة».

ودعت إلى إعادة النظر في المادة الثانية من مشروع القانون، بما يضمن استقلالية المفوضية عن السلطة التنفيذية، مقترحة أن يتم اختيار أعضائها بالطريقة ذاتها التي يختار فيها مجلس الأمة رئيس ديوان المحاسبة.

« بيئة الأعمال »

وأكد مقرر اللجنة النائب حمد المدلج حرص اللجنة على إجراء تعديلات جذرية، وإصدار قانون متكامل يحفز أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويحقق لهم الأمان الوظيفي.

وقال إن أعضاء اللجنة حريصون على حفظ حقوق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا فيما يتعلق بفترات الأزمات والإغلاقات التي حصلت في الفترة السابقة.

من جانب آخر، أعلن المدلج عن أنه تم التنسيق والاتفاق مع وزيري الداخلية والبلدية، على إلغاء قرار إغلاق الأنشطة التجارية في المناطق الحرفية، عند الساعة الواحدة صباحا، واستبدال هذا القرار بتركيب كاميرات أمنية حفاظاً على المنطقة متوقعاً صدور القرار قريبا.

وبين أنه تم التوافق مع هيئة القوى العاملة ووزير الداخلية، على أمور عدة ستناقشها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء تمهيدا لإقرارها.

وأوضح أن أول هذه الأمور استعجال صرف دعم العمالة لأصحاب المشاريع الحرة متناهية الصغر، ومنح المرأة الكويتية العاملة في القطاع الخاص الحق في صرف علاوة الأولاد مساواة بالعاملين في القطاع الحكومي.

وأكد أن من القضايا التي تم التوافق عليها أيضا إقرار حق المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص في الابتعاث، مساواة بنظرائهم في القطاع الحكومي، ومنح العاملين في القطاع الخاص الحق في صرف دعم العمالة طوال مدة العلاج بالخارج أو عند مرافقتهم مريضا خلال علاجه في الخارج.

وبين المدلج أن كل هذه الأمور مستحقة للعاملين في القطاع الخاص وستنظرها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، تمهيدا لصدور قرار من مجلس الوزراء لإنصافهم.

العصفور : مؤسستا

والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وقال رئيس اللجنة النائب سعود العصفور، إن الاجتماع ناقش ما يخص هذه الجهات في تعديلات القانون، موضحا أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تحفظت على زيادة عدد المكلفين برعاية المعاق إلى شخصين، وخفض سن التقاعد وأحالت الأمر إلى وزارة المالية نظرا لوجود تكلفة مالية.

أضاف العصفور إن مؤسسة الرعاية السكنية تحفظت أيضا على رفع الحد الأعلى للمنحة السكنية وعلى منح المعاق غير المتزوج سكنا بغرض الانتفاع، لافتا إلى أن اللجنة ستقوم بدورها في التوفيق ما بين المتطلبات والجدوى والتكلفة.

وشدد العصفور على إصرار اللجنة على هذه التعديلات وإنها ستحاول في اجتماعها الأسبوع المقبل مع وزارة المالية تذليل الصعوبات وتقليل الاختلافات.

وأكد انفتاح اللجنة على البدائل المطروحة وعملها بشكل واضح ومباشر لخدمة الأشخاص المستفيدين من هذا القانون.

وقال العصفور إن اللجنة ستستكمل الأسبوع المقبل استطلاع رأي الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من خلال الاجتماع مع مسؤولين في وزارة التربية واتحاد المهن الطبية واتحاد الشركات والمستشفيات الأهلية لتضمينها التقرير النهائي ورفعه إلى المجلس للتصويت عليه بداية دور الانعقاد المقبل.

الكويت : ندين

القاطع لجميع أشكال العنف وإلحاق الأذى بالأبرياء، وتضامنها مع جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة في كافة ما تتخذه من إجراءات لحفظ أمنها الداخلي.

وتقدمت بخالص تعازي ومواساة دولة الكويت إلى جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة معربة عن تمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

لبنان : 11 قتيلاً

وتجدّدت الاشتباكات لليوم الثالث في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين جنوبيّ لبنان، بعد مقتل ستة فلسطينيين، بينهم قائد عسكري في «حركة فتح»، خلال معارك بين عناصر من «فتح» وآخرين من مجموعات إسلامية، في حصيلة أولية.

وأغلق الجيش اللبناني صباح أمس الاثنين، الأوتوستراد المحاذي للمخيم، بفعل رصاص القنص والقذائف التي تتطاير إلى خارج المخيم، ونفذ إجراءات أمنية مشددة على كل مداخل ومخارج المخيم، الذي يشهد حركة نزوح ملحوظة، وذلك على وقع ارتفاع وتيرة المعارك، وعدم نجاح المساعي التي بُذلت من جهات فلسطينية ولبنانية للتهدئة ووقف إطلاق النار.

وقال مصدرٌ في الجيش اللبناني، إن «المعارك لا تزال مندلعة في الشوارع والأحياء داخل المخيم، ولكن الوتيرة تختلف، بين ارتفاع وتراجع، وهناك حركة نزوح تسجّل، ونحاول مساعدة الأشخاص الذين يريدون الخروج قدر الإمكان مع سيارات الإسعاف، كما أن هناك إجراءات مشددة على كل المداخل، وندعو المواطنين إلى البقاء بعيداً عن محيط الأحداث الأمنية».

وأشار المصدر إلى أنه «لا أرقام رسمية بعد حول عدد المصابين من جراء الاشتباكات، سواء من اللبنانيين أو الفلسطينيين، والإجراءات التي نتخذها اليوم استثنائية، على المداخل الأربعة، ولا نسمح بدخول أحد إلا فرق سيارات الإسعاف»، لافتاً إلى أن عدد القتلى حتى الساعة بلغ 6، فيما تشير التقديرات إلى حوالي 45 إصابة.

واتسعت رقعة الاشتباكات أمس على محاور عدة منها البركسات – الطوارئ، الصفصاف، الراس الأحمر – حطين، وغيرها، وقد خلّفت دماراً كبيراً على صعيد الأضرار المادية، من دون إحصاء عدد رسمي للإصابات البشرية.

إلى ذلك، عُقد اجتماع بين مسؤولين لبنانيين وفلسطينيين في مكتب النائب اللبناني عن مدينة صيدا أسامة سعد أمس، لبحث سبل تثبيت الهدنة داخل المخيم.

وفي السياق، قال رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني باسل الحسن إن «التنسيق مستمرّ بين لجنة الحوار والسفارة الفلسطينية وهيئة العمل الفلسطيني المشترك، وهناك إجماع فلسطيني على ضرورة وقف إطلاق النار، وهو أمرٌ منتظرٌ أن يتم خلال الساعات المقبلة، علماً أن هناك حلولاً طويلة الأمد ستخضع للنقاش بين القيادات الفلسطينية».

ولفت الحسن إلى أن «البحث الآن يتركز على حصر المجموعات التي تعمل على خرق قرار وقف إطلاق النار، والمجموعات المتشددة صاحبة الأجندات الخاصة داخل المخيم، والمجموعات المتشددة، أو المخترَقة، وخلال ساعات نتوقع عودة الهدوء إلى المخيم»، مشدداً على ضرورة «تجاوز هذه المرحلة الخطيرة وإعادة الاستقرار الأمني إلى المخيمات».

وأشار إلى أن «لا إحصاء رسمياً حول عدد الإصابات بين قتلى وجرحى، لكن على صعيد مستشفى الهمشري، هناك حوالي 8 قتلى بعد وفاة حالتين كانتا حرجتين، وأكثر من 36 جريحاً».

من جهته، أكد النائب عن مدينة صيدا عبد الرحمن البزري، أن «هناك محاولات حثيثة لوقف إطلاق النار على أساس تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة من اغتال اللواء أبو شرف العرموشي، لكن هناك مشكلة بعدم مشاركة كل القوى الفلسطينية في كل اللقاءات التي تحصل في المدينة، وذلك لأسباب أمنية، وعليه نجري الاتصالات والمشاورات مع كل الاتجاهات لتثبيت وقف إطلاق النار».

ولفت البزري إلى أن «هناك محاولة جديدة تبذل لتثبيت وقف إطلاق النار، بعد فشل أكثر من محاولة على هذا الصعيد، وغداً سيكون هناك اجتماع موسّع لنائبي المدينة، أنا وأسامة سعد، ورجال دين وقوى سياسية، لأخذ موقف واضح من الأحداث».

من جهته، لفت عضو المكتب السياسي لحركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين وممثلها في لبنان إحسان عطايا، إلى أن «الجهود تبذل على كل المستويات من أجل تثبيت وقف إطلاق النار في مخيم عين الحلوة، وعدم تدهور الوضع إلى الأسوأ».

أضاف: «توصلت هيئة العمل الفلسطيني المشترك إلى الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وسحب المسلحين، وتشكيل لجنة تحقيق تكشف المتورّطين في كل ما حصل، وتسلمهم للسلطات الرسمية المختصّة. وذلك بالتعاون مع القوى والجهات اللبنانية الحريصة على المصلحة المشتركة في الاستقرار والسلم الأهلي».

النيجر : ديبي

وكان ديبي التقى عقب وصوله إلى نيامي أحد قادة المجلس العسكري في إطار مبادرة يقودها لحل الأزمة في البلاد، بعد لقائه في أبوجا قادة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «إيكواس».

من جانبه، قال إيسوفو إنه ماض في مساعيه للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في النيجر ما دام هناك أمل.

ودعا إيسوفو – في تغريدة عبر حسابه على تويتر– إلى تجنب أعمال العنف والحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين والأجانب في النيجر وإلى الهدوء.

وكشف عن أنه يجري منذ بدء الأزمة اتصالات بأطراف مختلفة من أجل مخرج يضمن إعادة الرئيس بازوم إلى سدة الحكم والعمل على إطلاق سراحه.